

تكوين الهوية السياسية في مجتمعات مقسمة عرقياً : مؤشرات على تحول ديموقراطي في العراق

أريك ديفيس، جامعة رتجرز

تحت أية ظروف تستطيع المجتمعات المقسمة عرقياً المنبثقة عن نظام حكم فاشستي صنع تحول نحو الديمقراطية؟ على الرغم من التفاؤل في العام 2003 بإمكانية صنع مثل هذا التحول الناجح، إلا أن العراق قد قاسى بدلاً من ذلك عنفاً طائفياً واسع النطاق. تمثل الطائفية ظاهرة جديدة وتشكل ابتعاداً رئيسياً عن ثقافة العراق السياسية في القرن العشرين. وبينما تميز حزب البعث بالطائفية غالباً على مستوى الطبقة العليا، فقد عرف عراق ما قبل البعث بشخصيته العلمانية والتعددية. وبغض النظر عن العنف الطائفي، فقد تم توطيد أركان شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني - واحدة من الأركان الأساسية للديمقراطية - في المناطق العربية من العراق منذ العام 2003، لتتكامل بذلك مع العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني الموجودة أساساً في كردستان العراقية منذ التسعينيات. لكن، كيف بالإمكان تحقيق التصالح بين هذين التطورين، أي رغبة الجماهير العراقية في ترسيخ المجتمع المدني من جهة، و بروز الهوية الطائفية من جهة أخرى؟

تشتمل منظمات المجتمع المدني الموجودة في العراق العديد من الجمعيات المهنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي تم تنظيمها من قبل الهيئات الجامعية أو إداري الجامعات (مثلاً، عمداء كليات القانون والعلوم السياسية في الجامعات العراقية)، والقضاة، والأطباء، والصحفيين. وأما اتحادات العمل العراقية، التي كانت يوماً عنصراً فعالاً جداً في الحركة الوطنية العراقية، فقد تم إعادة تنظيمها أيضاً على الرغم من القيود التي فرضت على نشاطاتها من قبل سلطة التحالف الأمريكية المؤقتة السابقة (CPA)، وعمليات الهجوم من قبل أعضاء النظام السابق والقوى الطائفية، و اغتياالات قادتها. منذ عام 2003، قام عدد من منظمات طلابية نشيطة جداً بالمشاركة في حل الصراعات، وغالباً ما كان ذلك في أكثر مناطق العراق خطورة. ولأن عمل هذه المنظمات يتصف بالحساسية السياسية

ولأنها تتلقى في أغلب الأحوال تمويلاً من منظمات غير حكومية (NGOs) ليست عراقية، تفضل هذه المجموعات أن تعمل في الخفاء.

في أعقاب هزيمة حزب البعث، انبعثت موجة عارمة من النشاط المؤسسي والإبداع الفني. ولكن مع نهاية العام 2003، بدأت عمليات الهجوم التي قام بها المتمردون تهدد هذا النشاط. كان أكاديميو الجامعات من بين أوائل - وليس قلائل - ضحايا هجومات المتمردين. وعندما أصبح المناخ السياسي أقل تأثيراً بالنسبة لتطور منظمات المجتمع المدني، قمنا أنا وزميلي بإعادة تنظيم بحثنا. ومع أن خلق وزارة جديدة لشؤون المجتمع المدني بعد سقوط حزب البعث بدا منبئاً بمستقبل من التغيير الديمقراطي، لكن كان واضحاً أن الحالة لم تتحسن بعد. وكما أفاد المخبرون العراقيين، فقد تفوق اهتمام الوزارة بالسيطرة على منظمات المجتمع المدني على اهتمامها بتسهيل تأسيس هذه المنظمات ونشاطاتها.

لماذا أصبح ينظر إلى منظمات المجتمع المدني من باب التهديد بعد سقوط حزب البعث الحاكم؟ هذا السؤال ما زال يقودنا إلى سؤال آخر: لماذا أصبحت المنظمات الطائفية أكثر قوة منذ العام 2003؟ يشير بحثنا إلى أن منظمات المتمردين والمليشيا تنظر لمنظمات المجتمع المدني كمهدد لأن الطائفية لا تشكل الثقافة السياسية البارزة في العراق. فلا تعكس المنظمات الطائفية رؤى الغالبية العظمى من الشعب العراقي، خاصة في ضوء تلاعب صدام حسين بالهوية الطائفية خلال العقدين الأخيرين من حكمه بهدف تقسيم عامة الناس والتغلب عليهم. ومع العداء الهائل للاحتلال الأمريكي للعراق، فقد أظهر الاستفتاء العام في المناطق العربية زيادة في عدد العراقيين المؤيدين للهوية الوطنية، وليس الطائفية أو السياسية، ورغبة شديدة في أن تقوم الحكومة العراقية بكبح جماح المليشيا الطائفية، بينما استمرت آراء كافة العراقيين، العرب السنة، العرب الشيعة، والأكراد في إظهار دعم قوي للديمقراطية. لأن الجامعيين والصحفيين والكتاب

والفنانين يعبرون بشكل غامر عن آرائهم الداعمة للتسامح والتعددية السياسية والثقافية، فهم يعكسون بذلك آراء الأغلبية من العراقيين ويلفتون الانتباه إلى النشاطات المنحرفة والشاذة للجماعات الطائفية. وبالتالي، فهم عادة ما يعرضون أنفسهم للهجوم.

ما يشير إليه بحثنا هو الحاجة الماسة إلى تكريس الاهتمام بالتدمير الاقتصادي والاجتماعي الذي مر به العراق في سنين التسعينيات. خلال هذه الفترة تم إضعاف الدولة تحت تأثير قصف حرب الخليج في 1991، وانتفاضة شباط-آذار اللاحقة، ونظام العقوبات الذي فرضته هيئة الأمم المتحدة والذي انتهى فقط في العام 2003. ومع انسحاب الدولة من الاقتصاد الوطني وانهار نظامها الشامل للضمان الاجتماعي ورفاهية المواطنين الذي أنشأته خلال تفجر النفط في السبعينيات وأوائل الثمانينيات - اضطر العراقيون إلى العودة للمؤسسات المحلية لتلبية احتياجاتهم. فالمجموعات المعادية لنظام حزب البعث، خاصة المنظمات الإسلامية، استخدمت حالة عدم الاستقرار التي سادت في التسعينيات لتحرك الدعم السياسي لصفها - عادة تحت ستار الانخراط في النشاطات الخيرية. وباستثماره لهذه التوجهات، بدأ النظام نفسه يسن سياسات عززت الصورة المحافظة والمشوهة للإسلام. وبتصفية صدام وحزب البعث لكل أشكال القيادة الوطنية، لم يكن مستهجناً أن تبرز حركات محلية طائفية وسياسية ضيقة الأفق بعد العام 2003، عاونتها إدارة احتلال غير مؤهلة كانت (مع قليل من الاستثناء) غير منسجمة إلى حد بعيد مع المجتمع أو الثقافة العراقية.

ويطرح تحليل الفترة التي أعقبت حرب الخليج في العام 1991 سؤالاً حول سبب اكتساب الحركات الإسلامية الطائفية وغير الديمقراطية قوة سياسية بعد العام 2003 فقط، علماً بأن العراق الحديث افتقد وجدود تقليد طائفي وإسلامي متطرف. وتعليلنا هو أن تحريك هذه المنظمات خلال التسعينيات قد زودها بالحاجات الضرورية فقط ولم يقدم لها، بأي حال من الأحوال، ظرفاً كافياً لتحقيق أهدافها. لكن غياب الدولة

قيادة سياسية تواصل بالسماح بانتشار الطائفية، والفساد، والتحرير على العنف السياسي، بل وتعزز ذلك بشكل كبير .

يقوم بهذا البحث زميل عراقي لم يكشف عن هويته لأسباب أمنية

في بحثنا المشترك حتى اللحظة، قمنا أن وزميلي العراقي بتحديد 313 منظمة مجتمع مدني نشطة. ولا يشمل هذا الرقم العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني التي يتلقى العديد منها دعماً مالياً من مصادر غربية، وهي نشطة لكنها تخفي نشاطاتها عن أنظار العامة بسبب الخوف من التعرض للعقاب الجسدي.

للمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج أنظر، على سبيل المثال، "مسح القيم الدولية" الذي قام به معهد البحث الاجتماعي في جامعة متشيغين، في نيسان 2006؛ "استفتاءات المعهد الديمقراطي المستقل" في 19 تموز 2006؛ وبرنامج "استفتاءات توجه السياسة الدولية" في 1-4 أيلول، 2006.

الاقتصادي الحقيقي (والذي لو تم تنفيذه لخفض 50-60% من معدل البطالة، خاصة في صفوف الشباب العراقيين، وقوض بالتالي أساس تجنيدهم في المنظمات الطائفية)، وإنهاء خدمة 385,000 رجل في الجيش العراقي، وإغلاق عدد كبير من المصانع التي كانت تمتلكها الدولة، والفشل في مكافحة الفساد - قد أعد المسرح لسياسة الطائفية للمرحلة "ما بعد البعثية". ولم يكن هذا المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داعماً بشكل شامل لتطوير دولة قوية فاعلة. وإذا ما أدركنا أن صدام إما كان قد استبعد كل منافسيه المحتملين على السلطة، أو أرغمهم على المغادرة إلى المنفى، فإن إيجاد كادر قيادي فعال بعد العام 2003 كان صعب الحدوث بدون الفوضى السياسية والاقتصادية التي أعقبت سقوط نظام حزب البعث. وتبقى المأساة الكبرى لعراق ما بعد الـ 2003 قائمة في التناقض بين التزام الأعداد الكبيرة من العراقيين بالديمقراطية والتسامح الطائفي في وجه

المتطورة والمؤسسات الوطنية هو وحده فقط الذي وفر المناخ الملائم لهذه المنظمات الطائفية - مثل جيش مقتضى الصدر مهد - لتكتسب القوة وتطور برامجها السياسية. وإذا ما تمسكنا بأدبيات العلوم السياسية العامة والتي تبين أن التعاون وليس الصراع، هو القاعدة في المجتمعات المقسمة عرقياً، وأن الصراع العرقي هو أكثر سيادة في المجتمعات ذات الدول الضعيفة أو غير الفاعلة - ففي الحالة العراقية يحتاج التركيز على الهوية الصارمة والثابتة، والذي غالباً ما يميز الدراسات حول العراق، إلى إعادة صياغة وبمفاهيم أكثر دقة وديناميكية.

لقد حمل استخدام سلطة التحالف المؤقتة (CPA) للمعيار العرقي كأساس للتعيين في الوظائف الحكومية وتشجيع الأحزاب السياسية بناءً على الأساس العرقي، بدلاً من الوطني - حمل رسالة إلى القيادة "المنتظرين" مفادها أن سياسة الأعراق هي النظام السائد. إن إخفاق آل CPA في تنفيذ برنامج لإعادة البناء

تقرير المديرية التنفيذية

الدكتورة ستيغيني بلاتز

يوسفنا في هذا العدد أن ننقل لكم خبر اغتيال أحد الحاصلين العام الماضي على زمالة المعهد الأمريكي للبحوث العلمية في العراق (تاري) في بغداد في شهر كانون الأول 2006. وكما يذكر قرأونا، فالمعهد ينتهج سياسة الحفاظ على أسماء الزملاء العراقيين في طي الكتمان لحماية أمنهم. أما الآن بعد الوفاة، وبإذن من أرملته، نعلن بمزيد من الحزن والأسى فقداننا الكبير للدكتور الحارث عبد الحميد حسان، الحاصل على زمالة تاري في الفترة 2005-2006.

تلقي الدكتور الحارث دعماً لتمويل مشروعه بعنوان "سيادة الاعتداءات في مدينة بغداد وبرنامج وقائي جديد". كان هدفه الأول جمع البيانات المتعلقة بالأوبئة والأمراض، ثم إنشاء قاعدة معلومات وتطوير برنامج للوقاية. ومن المعروف أن أنماط الإساءة والاعتداء تزداد وتبترتها في البيئة المتأثرة بالحروب أو الكوارث. وقد تطرق المشروع إلى هذه المشكلة المهمة في محيط فيه محن وبلايا أخرى تفوقت عليها في معظم الأحيان.

الرجاء قراءة نعي الدكتور الحارث، بقلم أرملته، ميسا جابر، وملخص إنجازاته. نأمل أن يشاركنا قرأونا في تقديم التعازي لها ولكافة أفراد عائلة الحارث وأصدقائه وزملائه. ونتمنى أن نخلد ذكرى مهنته المميزة، ونأسف لفقدان هذا العضو من أسرة تاري، الذي قدم الكثير للمنحة التعليمية المقدمة له وللعراق والعالم بأسره.

وتهدف تاري من خلال المنح التي تقدمها للمواطنين العراقيين إلى تمكين الطلاب والعلماء العراقيين من إكمال عملهم في مناخ تزداد فيه العدائية للبحث. نحن نعرف الصعوبات غير العادية المترتبة على العمل في العراق في هذه الأثناء ونرحب بأية اقتراحات من قبل أعضاء مجتمع تاري حول كيفية خدمتنا للأعضاء العراقيين بشكل أفضل.